تجرى بالدائرتين السادسة والتاسعة

«تكميلية البلدي» تنطلق السبت .. والتجهيزات اكتملت

وزير الداخلية يصدر قرارا بتحديد وتقسيم اللجان بالدائرتين السادسة والتاسعة

للدخول على الانتخابات يرجى مسح الـ«QR-Code» المرفق

«الإعلام»: هذا الحدث يمثل ركيزة من ركائز الديمقراطية الكويتية

«سهل» يتيح الاستعلام عن القيد الانتخابي ومقر التصويت للانتخابات التكميلية

ناصر المحيسن

تطبيق سهل يتيح الاستعلام عن القيد الانتخابي

وزارة الداخلية

في الوقت الذي أصبحت فيه الانتخابات التكميلية للمجلس البلدي قاب قوسين أو أدنى، تسارعت التجهيزات والإعدادات ليوم الاقتراع والمحدد له بعد غد.

في هذا السياق أصدر النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع ووزير الداخلية الشيخ فهد اليوسف قرارا وزاريا رقم 350 لسنة 2024 بشأن تحديد وتقسيم لجان الانتخابات التكميلية للمجلس البلدي بالدائرتين السادسة والتاسعة المحدد لها بعد غد 18 مايو.

وقالت وزارة الداخلية في بيان صحفي أمس الأربعاء إن ذلك على النحو المبين بالكشوف المرفقة وللدخول على لجان الانتخابات يرجى مسح الـ«QR-Code» المرفق.

من جهته أكد وكيل وزارة الإعلام الدكتور ناصر المحيسن أن الوزارة أتمت جميع استعداداتها الفنية واللوجستية لمواكبة الانتخابات التكميلية للمجلس البلدي بالدائرتين السادسة والتاسعة المقررة يوم السبت 18 مايو الجاري.

وبين المحيسن في تصريح لـ «كونا» أمس الأربعاء أن هذا الحدث الديمقراطي يمثل ركيزة من ركائز الديمقراطية الكويتية مؤكدا حرص الوزارة على مواكبة جميع الأحداث على الساحة المحلية تجسيدا لمسؤولية الاعلام المجتمعية ودوره الكبير بأن يكون قوة فاعلة ورقما مهما في معادلة التقدم والارتقاء.

وأوضح أن الوزارة ستقوم بتغطية مباشرة لانطلاق العملية الانتخابية من خلال شبكة مراسلي تلفزيون دولة الكويت بالإضافة إلى برنامج مباشر خلال فترة الظهيرة لتقديم رؤية تحليلية لانتخابات المجلس البلدي ويتضمن أيضا متابعة لسير العملية الانتخابية وصولا إلى تغطية مباشرة لعملية إغلاق مراكز الاقتراع وإعلان النتائج من خلال النشرات والمواجيز الإخبارية.

وأشار إلى أن الوزارة وبتوجيهات من وزير الإعلام والثقافة عبدالرحمن المطيري تواصل نهجها الذي يتسم بالمهنية العالية والموضوعية التي تؤكد على رسالة الإعلام السامية انطلاقا من استراتيجيتها التي تعد مظلة العمل الإعلامي بما تتسم به من شمولية وتكاملية وما تحتوي عليه من قيم وركائز تمثل منطلقا للريادة والتميز والإبداع.

من ناحيته أعلن المتحدث الرسمي باسم التطبيق الحكومي الموحد للخدمات الإلكترونية «سهل» يوسف كاظم قيام وزارة الداخلية بإضافة خدمة الاستعلام عن «القيد الانتخابي ومكان التصويت» عبر التطبيق بالتزامن مع الانتخابات التكميلية للمجلس البلدي 2024 في الدائرتين السادسة والتاسعة.

وقال كاظم في تصريح صحفي أمس الأربعاء إن الخدمة الجديدة من وزارة الداخلية باتت متاحة داخل تطبيق «سهل» عبر خدمات الوزارة تحت خانة «بلدي تكميلي 2024».

وأضاف أنه يمكن لمستخدم التطبيق الاستعلام عن بيانات قيده الانتخابي ومقر لجنة التصويت كذلك الاستعلام عن رقم مدني آخر وذلك للانتخابات التكميلية المقررة يوم 18 مايو الجاري.

وأشاد بالتعاون «الكبير» من وزارة الداخلية فيما يخص تعزيز إمكانيات التطبيق الحكومي الموحد للخدمات الإلكترونية «سهل» بالإضافات والخدمات التي تحقق الفائدة للمواطنين.

حذرت من تزايد معدلات الجريمة المنظمة وارتباطها بالأنشطة الإرهابية

الكويت: ضرورة توفير حماية أفضل للملكية الثقافية في فلسطين جراء ما يقوم به الاحتلال

باريس - «كونا»: حذرت دولة الكويت أمس الأربعاء من مغبة التداعيات التي يتسبب فيها عدوان الاحتلال الإسرائيلي على المواقع الدينية والتراثية والثقافية في فلسطين فيما شددت على ضرورة توفير «حماية أفضل» للملكية الثقافية العالمية في حالة النزاع المسلح.

جاء ذلك في تصريح أدلى به مندوب دولة الكويت الدائم لدى منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة «يونسكو» السفير الدكتور ادم الملا لوكالة الأنباء الكويتية «كونا» بمناسبة ذكرى مرور 70 عاما على اتفاقية حماية الملكية الثقافية في حالة النزاع المسلح التي وقع عليها في 14 مايو عام 1954 بمدينة لاهاي.

وقال السفير الملا إن الاتفاقية حققت بالفعل تقدما كبيرا منذ صياغتها قبل 70 عاما ولكن التطورات التي تشهدها الساحة العالمية تتطلب «حماية أفضل» للممتلكات الثقافية لا سيما في ضوء الحرب الدموية التي يشنها الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة وما خلفته من أضرار كبيرة ومباشرة أثرت على مواقع دينية وتراثية وثقافية.

وتابع أنه على سبيل المثال لا الحصر دمرت قوات الاحتلال الاسرائيلي الجامعة الإسلامية في غزة حيث أظهرت لقطات حية وصور عشرات من مباني الجامعة وهي تحترق بالإضافة الى تدمير بيت الفاخورة وهو جزء من مؤسسة «التعليم فوق الجميع» ومركز بالغ الأهمية للتعليم العالي منذ سنوات حيث تم تدميره بالكامل في قصف إسرائيلي على «حي الرمال» بالمدينة. وأوضح «أنه كثيرا ما تتعرض الممتلكات الثقافية لعمليات نهب وتدمير خلال النزاعات المسلحة مما يجعل العمل بهذه الاتفاقية أمرا مهما ولا جدال فيه» لافتا إلى أنه «خلال السنوات الاخيرة وفي مختلف النزاعات شهد العالم الكثير من هذا النوع من الجرائم بوضوح اذ استهدفت المواقع التاريخية والأثرية».

وبهذه المناسبة أطلقت «يونسكو» اليوم «أمس» ثلاث مبادرات جديدة خلال مؤتمر دولي في لاهاي نظمته بالشراكة مع هولندا لتقييم ما تم إنجازه حتى الآن ومعالجة التحديات المتبقية في ذكرى مرور 70 عاما على الاتفاقية.

وقالت المنظمة الاممية ومقرها الرئيس العاصمة الفرنسية «باريس» في بيان إن المبادرات الجديدة تتماشى مع الاحتياجات الحالية والموارد التقنية موضحة أن أولها يتعلق بإنشاء برنامج تدريب دولي للقضاة وأعضاء النيابة العامة في مجالات جمع البيانات وتحليلها والتحقيق في تدمير التراث.

وأضافت أن المبادرة الثانية تتعلق بإنشاء تحالف مدني عسكري لحماية الممتلكات الثقافية تتمثل مهمته في تسريع إنشاء وحدات متخصصة في حماية التراث خاصة في أفريقيا وربطها مع خبراء التراث من أجل تقاسمها الخبرة وأفضل الممارسات.

وتابعت أن المبادرة الثالثة تعمل على تدريب مديري المواقع والأفراد العسكريين على التقنيات المتطورة التي يمكن أن تساهم في حماية التراث حيث ستدعم اليونسكو الدول الأطراف في الاتفاقية في جهودها الرامية إلى زيادة استخدام الاستشعار عن بعد من خلال صور الأقمار الاصطناعية والذكاء الاصطناعي والرقمنة الوقائية للممتلكات الثقافية.

وكشفت المنظمة عن انه على أمد السنوات الخمس الماضية وحدها تم تدريب أكثر من 7500 فرد عسكري في مختلف البلدان.

وقدمت اليونسكو المساعدة المالية إلى 12 دولة لتمكينها من توقع المخاطر بشكل أفضل والتصرف بشكل حاسم في أوقات الصراع بالاضافة الى تسريع التعافي بعد انتهاء الصراع ومن بين المستفيدين بوركينا فاسو وليبيا ومالي وباراجواي وأوكرانيا.

وأدت اتفاقية عام 1954 ايضا إلى إنشاء قائمة بالممتلكات الثقافية الخاضعة للحماية المعززة التي تضم حاليا 55 موقعا ثقافيا.

ومن جهتها أكدت المديرة العامة للمنظمة أودري أزولاي أن «هذه الاتفاقية لم تعزز القانون الدولي وتقيم حوارا دائما بين المهنيين الثقافيين والسلطات العسكرية فحسب بل أدت أيضا إلى اتخاذ تدابير وقائية ملموسة للغاية يتم تنفيذها خلال وقت السلم في جميع مناطق العالم».يذكر انه في 14 مايو 1954 وفي أعقاب الدمار الذي خلفته الحرب العالمية الثانية اجتمع المجتمع الدولي تحت رعاية يونسكو لاعتماد اتفاقية حماية الملكية الثقافية في حالة النزاع المسلح والمعروفة باسم «اتفاقية لاهاي». وأنشأت الاتفاقية لأول مرة إطارا قانونيا عالميا واضحا ومشتركا لضمان

آدم الملا

طلال الفصام

حماية الممتلكات الثقافية من العمليات القتالية وتقديم المسؤولين عن التدمير المتعمد لهذه الممتلكات إلى العدالة.

من جهة أخرى حذرت الكويت أمس الأربعاء من تزايد معدلات ارتكاب الجرائم وخاصة المنظمة منها وصلتها المتنامية بالأنشطة والأفعال الإرهابية.

جاء ذلك في كلمة ألقاها سفير دولة الكويت لدى النمسا ومندوبها الدائم لدى المنظمات الدولية في فيينا طلال الفصام أمام أعمال الدورة الـ«33» للجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية التابعة للأمم المتحدة.

وأكد السفير الفصام في كلمته ضرورة تكثيف جهود المجتمع الدولي وتوحيد السياسات الدولية بغية مجابهة هذه الجرائم والحد من آثارها وتداعياتها الجسيمة بعد أن أصبحت تهدد مصالح وامن الدول ومنها الجرائم المتصلة بتهريب المواد المخدرة التي تشكل آفة تستهدف فئة الشباب من الجنسين وتهدم النسيج الاجتماعي والأسري في المجتمعات.

وفي هذا الصدد أكدت دولة الكويت دعمها للجهود الحثيثة والمقدرة التي تبذلها المدير التنفيذي لمكتب الامم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة غادة والي وأعضاء مكتبها للحد من هذه الآفة التي تهدد أمن المجتمعات وسلامة مواطنيها.

وقال السفير الفصام إنه في سياق التزام دولة الكويت بالمبادئ التي ترسخت من خلال دستورها وتشريعاتها الوطنية فإنها تؤكد أهمية وضرورة تفعيل وتعزيز أوجه التعاون الدولي سواء متعدد الأطراف أو الثنائي من أجل تحقيق المزيد من الاستقرار واستتباب الأمن ما سينعكس على تهيئة الأجواء المنسابة لاستكمال تنفيذ خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030.

وأعاد السفير الفصام في كلمته التذكير بالمبادئ التي تم إرساؤها في مضامين «اعلان كيوتو» التي أكدت أن موضوعي التنمية المستدامة وسيادة القانون يعدان من المسائل التي ترتبط مع بعض بشكل وثيق بغية تحقيق النتائج التنموية واستقرار الشعوب ورفاهها.

كما أعرب السفير الفصام عن التزام دولة الكويت وسعيها المستمر لتحقيق سيادة القانون ومكافحة جميع مظاهر الجريمة والتقيد بمبادئ حقوق الإنسان بالتوازي مع حرصها على تبادل الخبرات والممارسات المطلوبة دوليا لتحسين أنظمة العدالة وتسهيل الوصول إليها وبالتالي تحقيق هدف إرساء المؤسسات الفعالة ذات النزاهة والخاضعة لإجراءات المساءلة والحوكمة.

وتطرق في كلمته إلى الجهود التي اتخذتها دولة الكويت على الصعيد الوطني مشيرا إلى العديد من الإجراءات الوطنية التي تعد تطبيقا لما ورد في المقررات الدولية من مبادئ وأطر.

وقال في هذا الصدد «فيما يتعلق بالجانب المتعلق بالتنمية المستدامة وتعزيز سيادة القانون فقد تم اعتماد خطة التنمية الوطنية تطبيقا لرؤية دولة الكويت 2035 حيث تضمنت الخطة بندا يختص بالإدارة الحكومية الفعالة من أجل إصلاح الممارسات الإدارية وتعزيز معايير الشفافية والمساءلة وبالتالي تحقيق الأهداف المرجوة نحو تطبيق أفضل للعمل المؤسساتي وتحقيق العدالة وإنفاذ القانون».

وأوضح أنه في إطار المواكبة التشريعية لتلك الأهداف فقد صدرت عدة قوانين في دولة الكويت منها إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية وقانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات بالإضافة إلى قانون مختص بحقوق الطفل وقانون آخر بشأن إنشاء الديوان الوطني لحقوق الإنسان وقانون حق الاطلاع على المعلومات وجميعها تسهم في استكمال منظومة الحوكمة ومكافحة قضايا الفساد. وأشار إلى أن دولة الكويت أبرمت العديد من الاتفاقيات المعنية بالتعاون القانوني والقضائي في المسائل الجزائية وذلك في إطار تبادل المساعدة القانونية وتسليم المجرمين ونقل المحكوم عليهم بعقوبات سالبة للحرية وذلك اتساقا مع ما نصت عليه الصكوك الدولية لكل من اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية واتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد. كما أشار إلى أن دولة الكويت أولت اهتماما خاصا للمسائل المتعلقة بمكافحة الجرائم الإلكترونية التي باتت من الجرائم المؤدية بلا شك إلى تفشي جميع أنواع الجرائم العابرة للحدود الوطنية وأصدرت عام 2015 قانونا بشأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات كأساس تشريعي على المستوى الوطني وصادقت في إطار التعاون الإقليمي بهذا المجال على الاتفاقية العربية لمكافحة جرائم تقنية المعلومات.

وفي سياق متصل أولت دولة الكويت اهتماما لمسائل مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب وتم تشكيل ثلاثة كيانات جديدة وهي وحدة التحريات المالية ولجنة وطنية لمكافحة غسل الاموال وتمويل الإرهاب تضم جميع الجهات الوطنية وتعمل على تطبيق استراتيجية شاملة ولجنة أخرى لتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بمكافحة الإرهاب وتمويله.

كما أكد السفير الفصام في كلمته أن تناول مواضيع منع الجريمة وتحقيق العدالة أمام المحافل الدولية يستوجب علينا التوقف عند الاوضاع الخطرة والمتصاعدة في الاراضي الفلسطينية المحتلة وما خلفته من تفاقم المعاناة الإنسانية للأشقاء في فلسطين من جراء عدوان الاحتلال الإسرائيلي المتواصل خاصة في قطاع غزة وهجومه الأخير على مدينة رفح.

وفي هذا الصدد دانت دولة الكويت بشدة الأعمال العدائية التي ترتكب بحق الشعب الفلسطيني الأعزل منذ سبعة أشهر وخلفت عشرات الآلاف من القتلى والجرحى غالبيتهم من النساء والأطفال وطاولت العشرات من الموظفين الأمميين والعاملين في مجال الإغاثة والصحفيين والأطقم الطبية.

ودعا السفير الفصام المجتمع الدولي إلى الوفاء بالتزاماته بالضغط على الاحتلال الإسرائيلي للامتثال إلى قرارات الشرعية الدولية وإلى الإيقاف الفوري وغير المشروط لإطلاق النار والسماح بإدخال المساعدات الإنسانية العاجلة إلى جميع أنحاء قطاع غزة بشكل عاجل وآمن ومستدام ومن دون عوائق.

وشدد الفصام في ختام كلمته على موقف دولة الكويت الداعي الى ضرورة تبني مجلس الامن قرارا من شأنه منح دولة فلسطين عضوية كاملة في الامم المتحدة وتحقيق حل عادل ودائم للقضية الفلسطينية وحماية الشعب الفلسطيني والحفاظ على مقدراته ومكتسباته وحقوقه المشروعة في إقامة دولته المستقلة على حدود 1967 وعاصمتها القدس الشرقية.